

شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية ومعايير منظمة شراكة الموازنة الدولية

Transparency of the public budget in Algeria in accordance with the standards of the Public Expenditure and Financial Accountability Program and the standards of the International Budget Partnership Organization

سارة زيتوني¹، بوزريع صالحة²

¹ مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية، جامعة الشلف (الجزائر)، s.zitouni87@univ-chlef.dz

² مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية، جامعة الشلف (الجزائر)، s.boudria@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/15

تاريخ الإرسال: 2024/12/17

ملخص: تهدف دراستنا الى تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر بالاعتماد على معايير برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية ومعايير منظمة شراكة الموازنة الدولية، خلصت الدراسة الى أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث شفافية الموازنة العامة، فأداء مؤشرات المعيارين المعتمدين في دراستنا ضعيف جدا، بسبب الضبابية في التسيير ونقص البيانات المالية، وعدم إتاحتها للاطلاع العام، ولتحقيق شفافية حقيقية لا يكفي أن تقوم الحكومات بنشر بيانات الموازنة على مواقعها الالكترونية، وإنما ينبغي أن تكون البيانات المصرح عنها مفيدة وتعكس للمواطنين صورة كاملة عن نشاط الحكومة المالية. لهذا تبنت هذه الأخيرة في مجال تسيير المالية العمومية مسار إصلاح جديد من خلال عصنة النظام الميزانياتي في الجزائر MSB، وقد تم ترسيم هذا الإصلاح بإصدار القانون العضوي رقم 18-15 خلفا للقانون رقم 84-17 المتعلقين بقوانين المالية، الذي دخل حيز التنفيذ بداية من سنة 2023، والذي نأمل في حال توافر الإرادة السياسية والالتزام من قبل الحكومة تعزيز من شفافية الموازنة العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، الموازنة العامة، الانفاق العام والمساءلة المالية، شراكة الموازنة الدولية، القانون العضوي.

تصنيف JEL: K1, H5, H6

Abstract: Our study aims to evaluate the transparency of the public budget in Algeria based on the criteria of the public spending program, financial accountability and the standards of the International Budget Partnership Organization, the study concluded that Algeria occupies the last ranks in terms of transparency of the public budget, the performance of the indicators of the two standards adopted In our study, it is very weak, due to the uncertainty in the management and the lack of financial data, and its lack of public access, and to achieve real transparency, it is not enough for governments to publish budget data on their websites, but the data declared should be useful and reflect to citizens a complete picture of the government's financial activity. Therefore, in the field of public finance management, the latter adopted a new reform path through the modernization of the budgetary system in Algeria (MSB). This reform was delineated by the promulgation of Organic Law No. 18-15 to succeed Law No. 17-84 on Finance Laws, which entered into force in 2023, and which, if political leadership and commitment by the government are available, we hope will enhance the transparency of the public budget in Algeria.

Keywords: Transparency, Public budgeting, public spending and financial accountability, International Budget Partnership, Organic Law.

Jel Classification : H6, H5, K1.

إن الحكامة في تسيير المالية العمومية ترتبط بعدة قواعد ومعايير، لهذا قامت مؤسسات مالية دولية بوضع مؤشرات قياس لتحديد مدى التزام الدول بها في هذا المجال. هذا وقد عرفت مختلف اقتصاديات دول العالم أزمات متتالية، بسبب تدني أداء السياسة العامة، ما أدى الى بروز أساليب تسيير حديثة بغرض إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدول بما يحقق الشفافية في تسيير المال العام، ولتحقيق هذه الأخيرة سعت الجزائر على غرار معظم الدول إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الجذرية من خلال تحيين النظام المالي للقطاع العام بما يتماشى ومتطلبات الإفصاح المالي الموصى بها من طرف المنظمات والهيئات الدولية، وتماشيا مع المد الإصلاحية الذي جاء نتيجة لإكراهات داخلية وضغوطات خارجية، انخرطت الجزائر في مساعي اصلاح المالية العمومية بداية من سنة 2001، بالتعاون بين وزارة المالية الجزائرية ووزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية، رغبة منها في إدخال إصلاحات عميقة في الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال الانتقال من التسيير التقليدي للمالية العامة إلى التسيير الحديث القائم على الأداء والنتائج المحققة " إدارة بالأهداف بدل إدارة بالوسائل"، ويتجلى ذلك في صدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية وأخرى لا تزال قيد الدراسة، أهمها صدور القانون العضوي رقم 18-15 في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية.

وتعتبر الموازنة العامة للدولة أداة فعالة للإسهام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي تطبيق الشفافية فيها الى تخصيص الموارد بشكل أفضل والاسهام في بناء الثقة في المؤسسات العامة، لذا ينبغي على الجزائر توسيع الجهود الرامية الى تحقيق الشفافية في الموازنة العامة. بناء على ما سبق نطرح الإشكالية على النحو التالي: ما مدى شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفقا لمعايير برنامج الاتفاق العام والمساءلة المالية PEFA ومعايير منظمة شراكة الموازنة الدولية IBP ؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- لتحقيق تسيير عمومي أمثل للموارد وإمكانيات الجزائر ينبغي تطبيق شفافية الموازنة العامة وفق المعايير المعتمدة في دراستنا؛
 - يتوقع من الإصلاح الميزانياتي في الجزائر تحقيق نقلة في مجال شفافية الموازنة العامة ؛
 - لكي يتم تعزيز شفافية الموازنة العامة يتطلب ارادة سياسية جادة وقوية من طرف الحكومة الجزائرية.
- أهمية الدراسة:** تكمن في مساهمة شفافية الموازنة العامة في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، تعزيز المساءلة المالية، مكافحة الفساد خاصة مع اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية المتقلبة، لهذا تبرز الحاجة الى تعزيز شفافية الموازنة العامة لضمان فعالية السياسات المالية وزيادة ثقة المواطنين في صنع القرار المالي، تحسين كفاءة الانفاق العام...
- أهداف الدراسة:** تهدف دراستنا الى الالمام بمهمية وأهمية وكذا تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر حسب ما تضمثته معايير PEFA و IBP، ومن ثم تسليط الضوء على أهم المستجدات التي جاء بها القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في هذا المجال، لا سيما إرفاق الوثائق والتقارير التي من شأنها تعزيز شفافية الموازنة العامة .

منهج الدراسة: من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المصادر والمراجع منها القوانين الجزائرية، الكتب، مختلف الدورات التكوينية المنظمة من طرف وزارة المالية، بالإضافة الى المقالات العلمية المتخصصة في الموضوع، ...

الدراسات السابقة:

-دراسة (إيمان عبدوس، 2021)، بعنوان "آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر"، حيث هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على تطبيقات حوكمة الميزانية العامة للدولة في مشروع اصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر وتحديات تجسيدها على أرض الواقع، من خلال عرض وتحليل أهم ما جاء به القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في مجال الاخذ بالآليات الحوكمة عند تخطيط وإعداد وتنفيذ وكذا الرقابة على الميزانية العامة.

-دراسة (أكحل مجّد، 2022)، بعنوان "شفافية المالية العمومية في الجزائر: واقع وآفاق"، وقد توصل الباحث الى أن التسيير السليم للمالية العمومية المرتكز على تبني مبدأ الشفافية شرطا ضروريا لتحقيق حكامه المالية العمومية، حيث تعد الشفافية من المصطلحات الحديثة التي تعنى ضرورة اطلاع الجمهور على السياسات، وكيفية تسيير المال العام من قبل المكلفين بها بهدف تحقيق المشاركة التي تضمن الحد من مظاهر الفساد، وتشكل الشفافية الخطوة الأولى على الطريق الى المساءلة، يأتي تبني القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر في

أطار مساعي تعزيز شفافية التسيير المالي العمومي لكنه سيصطدم بمقاومة قوية من الإدارة ذاتها والطابع الريعي للدولة والاقتصاد، وهو ما يعكسه ترتيب الجزائر في التقارير الدولية والمتعلقة بشفافية المالية العمومية.

-دراسة (هاجيرة ديلمي، حميد قرومي، 2021)، بعنوان "تقييم أداء إدارة المالية العامة في الجزائر"، خلصت الدراسة الى وجود ضعف في أداء إدارة الشؤون المالية العامة، تجسد من خلال التعديلات الدائمة المسجلة على الميزانيات الاصلية وانحراف الحسابات الختامية عن الميزانيات الاصلية المقررة والمعتمدة من قبل السلطة التشريعية، الامر الذي أضعف من موثوقية ومصداقية الميزانية العامة،

-دراسة (Beatriz Cuadrado-Ballesteros and Marco Bisogno, 2022) بعنوان

" Budget Transparency and Financial Sustainability " ، تناول الباحثان شفافية الموازنة من خلال فحص علاقتها بالاستدامة المالية، حيث تمت دراسة عينة كبيرة من 110 دولة وتنفيذ نماذج قياسية اقتصادية حيث كان المتغير التابع هو مؤشر الموازنة المفتوحة OBI، الذي نشرته شراكة الموازنة الدولية IBP، وكانت متغيرات الاختبار عبارة عن مؤشرات الاستدامة المالية، وقد توصل الباحثان الى أن شفافية الموازنة يمكن أن ترتبط بشكل إيجابي بالاستدامة المالية للحكومات، بما يتجاوز الاهداف التقليدية المتمثلة في تعزيز ثقة المواطنين ومشاركتهم، كما يقدم البحث رؤى مهمة لمجالات السياسة، ويشير الى تحسين شفافية الموازنة قد يكون مفيدا للإدارات العامة بسبب الارتباط الإيجابي بالاستدامة المالية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها سلطت الضوء على شفافية الموازنة العامة في الجزائر من خلال تقييم هذه الأخيرة وفق معايير برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية PEFA حسب المعلومات المتوفرة، وكذا تقييم شفافية الموازنة العامة أيضا وفق معايير منظمة شراكة الموازنة الدولية IBP التي تقدم مسح شامل لتقييم ما اذا كانت عدد الوثائق التي تنشرها الجزائر في الوقت المناسب مع إمكانية وصول المواطنين اليها، بالإضافة للاطلاع على أهم مستجدات القانون العضوي رقم 18-15 في هذا المجال.

تقسيم الدراسة: للإجابة على إشكالتنا ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور كالآتي:

1. ماهية وأهمية شفافية الموازنة العامة وفق المعيارين المعتمدين

2. تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير PEFA ومعايير IBP

3. رهان تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية LOLF

1. ماهية وأهمية شفافية الموازنة العامة وفق المعيارين المعتمدين:

تعتبر الشفافية بشكل عام من الشروط الأساسية للحكم الرشيد، فهي تمنع استغلال السلطة وثقة الشعب في تحقيق المنافع الخاصة، لذلك ينبغي على الحكومة وضع خطة مالية تسيير عليها الدولة عن طريق عقد ضمني مع أفراد المجتمع (لحول كمال، ديلمي هاجيرة، 2022)، ويجب أن تكون هذه الخطة واضحة ومعلنة للرأي العام لإشراك كل الفئات في صنع وتنفيذ السياسة المالية لإضفاء نوع من المصداقية وتعزيز ثقة الجماهير في الحكومة ما يتطلب إرادة سياسية جادة وقوية من طرف الحكومة لتعزيز الشفافية وتطبيق آلياتها.

1.1. ماهية شفافية الموازنة العامة: هناك العديد من المفاهيم التي أعطيت لشفافية الموازنة العامة، سنحاول التطرق لأهمها:

-حسب صندوق النقد الدولي: هي "الانفتاح على الجمهور فيما يخص الإفصاح عن أنشطة الموازنة في الماضي والحاضر والمستقبل، والإفصاح عن هيكل ووظائف الحكومة التي تحدد سياسة الموازنة والنتائج الناجمة عنها" (<http://www.imf.org/external/np/fad/trans>) (2024).

-أما البنك العالمي فقد تطرق اليها على أنها: "مدى سهولة وصول المواطن الى المعلومات المتعلقة بالدخل، مخصصات الموازنة، الإنفاق العمومي، ... مع إمكانية إبداء رأيه فيها (أ. حكيم بوجطو)".

وعليه فإن شفافية الموازنة العامة تتمثل في: "الانفتاح على الجمهور من خلال إتاحة المعلومات والبيانات المالية للدولة، حتى يتمكن الرأي العام وأهل الاختصاص من الاطلاع عليها في الوقت الملائم وتمكينهم من المشاركة في مناقشة ومتابعة وتنفيذ السياسة العامة للدولة وكذا متابعة ومساءلة الحكومة عن مدى الوفاء بالتزاماتها وتحملها مسؤولية النتائج المترتبة عن تلك السياسات، الأمر الذي يضيف عليها نوع من المصداقية ويعزز الثقة بين الحكومة والشعب".

2.1. أهمية شفافية الموازنة العامة:

أوصت المنظمات الدولية على غرار البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة شراكة الموازنة الدولية...، بتعزيز شفافية الموازنة العامة نظرا لأهميتها البالغة في تحسين فعالية الإدارة المالية، باعتبارها من المحددات الأساسية للحكم الرشيد والتسيير العقلاني للموارد لذا تكمن أهميتها في (إيمان عبدوس، 2021):

- تشجع المتعاملين على الوفاء بالتزاماتهم المالية (ضرائب ورسوم) نظرا لسيادة العدالة الجبائية؛
- تزيد من استدامة السياسة المالية وتخفف تكاليف التمويل؛
- تعطي للحكومة تصور شامل عن مواردها المالية لاتخاذ القرارات وإجراء التعديلات المناسبة في الوقت المناسب للتقليل من الانحراف عن الأهداف الموضوعة؛
- تمكن من الاستجابة المبكرة في ظل الأوضاع الاقتصادية ومختلف الظروف المحلية والدولية؛
- تسهل عمليات المساءلة من خلال إتاحة المعلومات والبيانات المالية للهيئات التشريعية والمجتمع المدني وتمكنه من متابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة؛
- تحد من الفساد وإهدار المال العام (نجاة إلفي، حاج قويدر قورين، 2024)؛
- تعزز من مصداقية الموازنة العامة والخطة المالية للدولة وتحسن مصداقية الحكومة وثقة الشعب فيها؛
- تمكن من مقارنة أداء الدولة مع بقية دول العالم؛
- تعزز الملاءة المالية للدولة من خلال تمكين الحكومة من الولوج إلى الأسواق المالية الدولية والحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي؛

3.1. شفافية الموازنة العامة وفق معايير برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية PEFA ومعايير منظمة شراكة الموازنة الدولية IBP :

بحثت منظمات دولية بشكل دائم ومتواصل على كافة السبل لإصلاح إدارة المالية العامة، للوصول الى إطار سليم لتقييم شفافية الموازنة العامة، يظهر جوانب القوة في الإدارة للبلد المعني بالتقييم، في هذا الإطار سنتطرق لمنهجين يهتمان بتقييم أداء شفافية الموازنة العامة، ألى وهما: برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية، ومنظمة شراكة الموازنة الدولية .

1.3.1. شفافية الموازنة العامة وفق معايير PEFA:

قامت العديد من مؤسسات التمويل الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف المعنية بالتنمية، والمحصورة في سبعة شركاء دوليين، وهم (حكومات فرنسا، النرويج، سويسرا، المملكة المتحدة)، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، سنة 2001 بوضع برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية **PEFA** (Public Expenditure and Financial Accountability)، كوسيلة لتتبع عملية أداء إدارة المالية العامة، وقد أجريت عليه العديد من التعديلات اخرها كان سنة 2016، يقوم هذا البرنامج بوضع معايير دولية وإعداد تقارير دورية عن أداء السياسة العامة للعديد من الدول، ونشرها عبر موقعه الالكتروني، بالإضافة الى تقييم أداء إدارة المالية العامة في هذه الدول وفق سبعة (07) ركائز ألى وهي: موثوقية الموازنة، شفافية الموازنة العامة، وضع الميزانية والاستراتيجية المالية استنادا الى السياسات، إدارة الأصول والخصوم، قابلية التنبؤ والرقابة على تنفيذ الميزانية، الفحص والمراجعة الخارجية، المحاسبة ورفع التقارير المالية، وواحد وثلاثون (31) مؤشرا.

ويتم قياس مؤشرات الأداء على مقياس من A (أعلى درجة) الى D (أدنى درجة)، حيث تمثل الدرجات (A مؤشرا جيد، B مقبول، C ضعيف، D ضعيف جدا)، وعندما يكون للمؤشرات أكثر من بعد واحد هناك طريقتان للتجميع للوصول الى الدرجة النهائية للمؤشر وفقا لجدول وارد في كتيب البرنامج، فمثلا إذا حقق المحور ذو ثلاث أبعاد الدرجات A و B و C، ستكون درجة المؤشر هي B (مُجد فرجي، 2020/2019).

2.3.1. شفافية الموازنة العامة وفق معايير IBP :

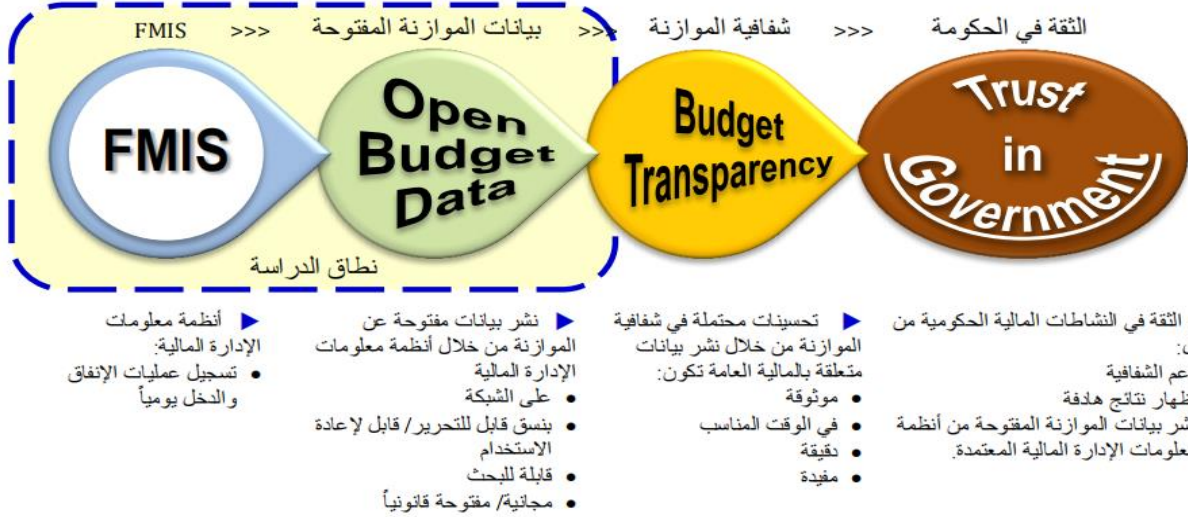
تعتبر شراكة الموازنة الدولية **IBP** (International Budget Partnership) منظمة غير حكومية مستقلة تأسست عام 1997، لتعزيز شفافية الموازنة العامة في مختلف دول العالم، تعمل بالتعاون مع شركاء وجمعيات ومعاهد بحث مختصة في مجال المالية العامة، تقوم باستبيانات سنوية بغرض قياس السياسة العامة في العالم، وكذا تعمل بشكل مقارن مستقل ومنظم لـ 125 دولة حول العالم، كما يقوم

بتحليل ومسح شامل لتقييم ما إذا كانت الدول تقدم للمواطنين معلومات عن الموازنة العامة وتتيح الفرصة للإبداء الرأي في مراحل إعداد هذه الأخيرة، وتعتبر عدد الوثائق التي تنشرها الدولة المعنية بالتقييم في الوقت المناسب، بالإضافة لإمكانية الوصول إليها، من محددات شفافية الموازنة العامة في بلد ما، ويتم تصنيف البلدان بناء على نتائج الإجابات عن الأسئلة التي تستطلع مقدار معلومات الموازنة التي تتم إتاحتها للمواطنين، تصدر عن هذه الهيئة تقارير "مسح الموازنة المفتوحة" (Beatriz Cuadrado- Ballesteros and Marco Bisogno, 2022)، والتي تقيم ثلاثة مكونات، يُشار إلى الأول بدرجة شفافية الموازنة العامة والذي يقيس الإتاحة العامة لثماني وثائق رئيسية للموازنة (الجدول رقم 04 أدناه)، كما يجب نشر هذه الوثائق على الإنترنت، في ظرف زمني يتفق مع الممارسات الجيدة، أما المكونين الثاني والثالث فيرتبطان بمستوى المشاركة العامة والرقابة على الموازنة. ويصنف مؤشر شفافية الموازنة العامة دول العالم على مقياس يتراوح بين 0 و 100 نقطة على النحو التالي (هاجيرة ديلمى، حميد قرومي، 2021):

- النتائج ما بين (0-20) نقطة "الشفافية ضئيلة/منعدمة"
- النتائج ما بين (21-40) نقطة "الحد الأدنى من الشفافية"
- النتائج ما بين (41-60) نقطة "الشفافية محدودة"
- النتائج ما بين (61-80) نقطة "الشفافية الوافية"
- النتائج ما بين (81-100) نقطة "اتاحة معلومات مفصلة"

وبغرض تعزيز شفافية الموازنة تم تحليل استخدام حلول أنظمة معلومات الإدارة المالية لنشر بيانات موازنة مفتوحة وموثوقة من وجهات نظر مختلفة استنادا الى المؤشرات ذات الصلة، وفي حالة تمكنت الحكومات من تلبية المتطلبات الدنيا المتعلقة بنشر بيانات دقيقة ومفيدة من خلال أنظمة معلومات الإدارة المالية، وتعزيز مشاركة المواطنين، قد تتمكن من تعزيز شفافية الموازنة، وبالتالي تساهم في بناء الثقة في النشاطات الحكومية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نشر بيانات موازنة مفتوحة وموثوقة من أنظمة معلومات الإدارة المالية



La Source : <http://data.worldbank.org> , le 15/12/2024.

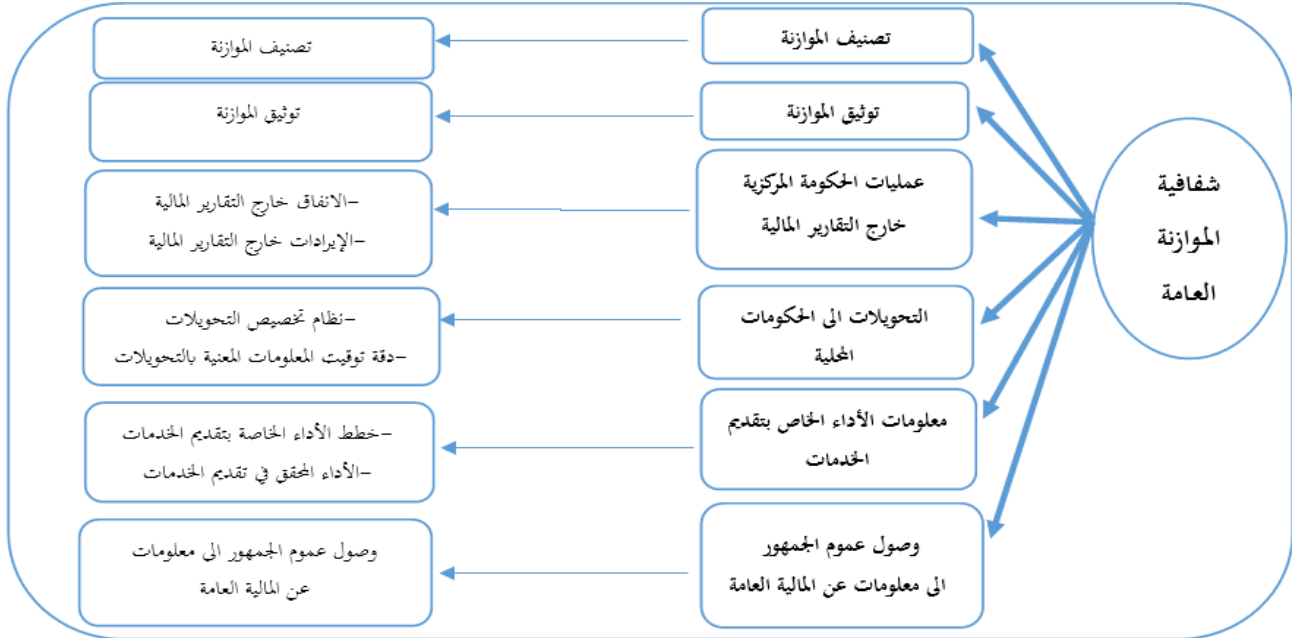
2. تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير PEFA ومعايير IBP:

تعتبر شفافية الموازنة العامة من المتطلبات الأساسية لترشيد الانفاق العمومي، فمن خلالها تلتزم الحكومة بالتصريح بالبرامج والخطوات المتبعة لتنفيذ هذه البرامج وكذا الاعتمادات المالية المخصصة لها، كما أنه في ظل وجود الشفافية يسهل تتبع أداء الحكومة التي تحرص على كسب ثقة الجمهور، وكذا محاربة الفساد واهدار المال العام، لأنها تسهل عملية المراقبة والمتابعة، وفيما يلي سنحاول تحليل أو تقييم أداء شفافية الموازنة العامة في الجزائر لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف على ضوء التقارير الدولية ذات الصلة باستخدام برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية حسب البيانات المتوفرة، وكذا بالاعتماد على تقارير منظمة شراكة الموازنة الدولية .

1.2. تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير PEFA:

تعتبر شفافية الموازنة من الميزات التي تمكن من الفحص الخارجي لسياسات الحكومة وضمان أن أنشطتها تجري ضمن إطار السياسة المالية العامة لهذه الأخيرة، وتنفيذها يعتمد على قياس أداء الركيزة الثانية المتعلقة بشفافية الموازنة العامة من خلال دراسة أداء ستة مؤشرات فرعية 06 وهذه الأخيرة بدورها تتكون من مجموعة من الأبعاد، تم توضيحها بالشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مؤشرات شفافية الموازنة العامة



المصدر: فرجي مُجّد، المحددات الأساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر - دراسة تقييمية قياسية - أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 283، بتصرف.

تعد شفافية الموازنة العامة إحدى الركائز السبعة التي يركز عليها البرنامج، كما تعتبر إحدى متطلبات ترشيد الانفاق العام والتخصيص الأمثل للموارد، وفيما يلي سنتناول قياس أداء هذه الركيزة في الجزائر حسب البيانات المتوفرة كما أشرنا سابقا، وفق المؤشرات التالية (<https://www.pefa.org>):

- **تصنيف الموازنة:** خلال الفترة (2015-2021)، كانت الجزائر تعتمد في إعداد الموازنة العامة للدولة على الطريقة التقليدية أي كانت تعتمد على موازنة البنود والوسائل، والتي لا تمكن من تتبع أداء السياسة العامة في الجزائر والنتائج المحققة من البرامج الحكومية المسطرة، وبالرغم من ترسيم القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية سنة 2018، والذي يلزم الحكومة بتبني موازنة البرامج والأداء وفق المعايير المعمول بها عالميا، إلا أن تطبيق هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من سنة 2023، وعليه يمكن إعطاء العلامة C لمؤشر تصنيف الموازنة العامة في الجزائر.
- **توثيق الموازنة:** يقيم هذا المؤشر ذو البعد الواحد شمولية المعلومات المقدمة في وثائق الموازنة السنوية، والتي قياسها إزاء قائمة متخصصة، يتضمن تقييمها توفر أربع عناصر أساسية عن المعاملات المالية للدولة، بالإضافة إلى ثمانية عناصر إضافية لوثائق الموازنة، حيث تمكن هذه المعلومات الهيئة التشريعية وغيرها من أجهزة الرقابة من فهم الوضعية المالية العامة للدولة، حيث للحصول على العلامة A يجب أن تستوفي وثائق الموازنة 10 عناصر بما في ذلك جميع العناصر الرئيسية، ويتطلب توفر 7 عناصر بما في ذلك 3 عناصر على الأقل من العناصر الرئيسية للحصول على العلامة B، في حين تمنح العلامة C عندما تستوفي وثائق الموازنة 3 عناصر على الأقل من العناصر الرئيسية، والعلامة الأخيرة D عندما يكون الأداء جد ضعيف وأقل مما هو مطلوب للحصول على العلامة C، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المعلومات الواردة بوثائق الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2021

العناصر المطلوبة	تم تحقيقها	الوثيقة
العناصر الرئيسية		
1. التنبؤ بعجز أو فائض الموازنة أو النتائج التشغيلية	نعم	بتاريخ 01 أبريل 2024 عرض وزير المالية في جلسة علنية القانون المتضمن تسوية الموازنة وقانون المالية التكميلي لسنة 2021 المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية للاقتصاد الوطني المحققة في نفس العام، وقد سجلت إيرادات الموازنة لنفس العام زيادة قدرها 717,28 مليار/دج، هذا وقد انخفضت نفقات الموازنة بمبلغ 717,44 مليار/دج مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي وارتفاعاً بـ 585,07 مليار/دج بتلك المسجلة في سنة 2020 من أجل التكفل بالنفقات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا 19، ...
2. نتائج موازنة السنة السابقة	نعم	تم عرض النتائج التي تحققت في موازنة السنة السابقة بنفس الشكل الذي يقدم به مقترح الموازنة.
3. موازنة السنة الحالية	نعم	عرضت موازنة سنة 2021 بنفس شكل الموازنة المقترحة، وتم إعادة توقع الأرقام وإدراجها في مسودة قانون الموازنة لسنة 2022.
4. بيانات مجمل الموازنة لكل من الإيرادات والنفقات وفقاً للبنود الأساسية للتصنيفات المستخدمة بما في ذلك السنة الحالية والسنة السابقة	نعم	تضمن قانون الموازنة العامة جداول مفصلة لكل الإيرادات والنفقات وفقاً للتصنيفات المعمول بها.
العناصر الإضافية		
5. تمويل العجز مع وصف التركيبة المتوقعة	لا	لم يصف قانون الموازنة لسنة 2021 مصادر تمويل العجز.
6. افتراضات الاقتصاد الكلي تقديرات (النتائج الكلي، التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف).	نعم	شملت مسودة قانون الموازنة العامة عدة فرضيات للاقتصاد الكلي للسنتين (2021-2022)، كنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، معدل التضخم، نمو الواردات، نمو الصادرات، والعجز في الحساب الجاري.
7. رصيد الدين	نعم	اشتمل قانون الموازنة العامة في نهاية سنة 2021 مستحقات الدين العمومي التي بلغت 13.849,86 مليار/دج.
8. الموجودات المالية بما في ذلك تفاصيل بداية العام الحالي مقدمة وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة	لا	لم تتوفر معلومات عن الموجودات المالية الحكومية في وثائق الموازنة لسنة 2021.
9. معلومات عن المخاطر المالية	لا	لم تظهر خصوم طارئة متضمنة في أدوات التمويل المنظم مثل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالرغم من أهميتها لذا يجب الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء.
10. شرح تداعيات الموازنة على المبادرات الجديدة في مجال السياسات العامة والاستثمارات العامة الجديدة	نعم	شمل عرض الموازنة لسنة 2021 شرحاً لتداعيات مبادرات السياسات الجديدة.
11. توثيق التنبؤات المالية على المدى المتوسط	لا	لم تشمل مسودة وثيقة الموازنة تفاصيل المعلومات الخاصة بموازنة سنة 2021.
12. القياس الكمي للنفقات	نعم	لم تقدم أي معلومات حول الإيرادات التي لم يتم تحصيلها بسبب الإعفاءات الضريبية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات وزارة المالية الجزائرية، تقرير مجلس الحاسبة لسنة 2021.

من الجدول رقم (01) أعلاه نلاحظ توفر جميع العناصر الأساسية في قانون المالية لسنة 2021 المعد من قبل الحكومة والمقدم للبرلمان، وتوفر 04 عناصر من العناصر الإضافية الواجب توفرها في نفس الوثيقة حسب المعايير المنصوص عليها في برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية، وفقاً لذلك فإن مؤشر توثيق الموازنة في الجزائر يحصل على الدرجة A.

- **عمليات الحكومة خارج التقارير المالية:** يعتبر توفير صورة متكاملة حول الإيرادات والتفقات شرطا أساسيا لضمان انضباط المالية العامة، وأن الموارد التي لم تتم الإشارة إليها في التقارير المالية قد خضعت للإدارة الملائمة بالشكل الذي يتوافق مع سياسات الحكومة، ونفس الأمر بالنسبة للعمليات الجارية خارج التقارير المالية التي تلعب دورا في التأثير على جودة الخدمات المقدمة من طرف الحكومة، لهذا الغرض يستخدم هذا المؤشر، حيث يهتم هذا الأخير بالعمليات المالية للوحدات الحكومية التي تظهر في الموازنة العامة للدولة، بحيث يتكون من ثلاث أبعاد وفق ما يلي:
 - يحصل المؤشر على الدرجة A: إذا كان الإيراد والانفاق خارج التقارير المالية لا يتعدى في الحالات العادية نسبة 1% من حجم الإيراد والإنفاق على التوالي، وتعرض في غضون ثلاث أشهر من السنة المالية.
 - يحصل المؤشر على الدرجة B: إذا كان الإيراد والإنفاق خارج التقارير المالية لا يتعدى في الحالات العادية نسبة 5% من حجم الإيراد والإنفاق على التوالي، وتعرض في غضون ستة أشهر من السنة المالية.
 - يحصل المؤشر على الدرجة C: إذا كان الإيراد والانفاق خارج التقارير المالية لا يتعدى في الحالات العادية نسبة 10% من حجم الإيراد والإنفاق على التوالي، وتعرض في غضون تسعة أشهر من السنة المالية.
 - يحصل هذا المؤشر على الدرجة D: إذا كان الأداء أقل من مما هو مطلوب للحصول على الدرجة السابقة.وعلى ضوء القانون السابق المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، فإن البيانات فيما يتعلق بعمليات الحكومة خارج التقارير المالية فهي غير متاحة للاطلاع العام وهذا ما يؤثر سلبا على شفافية الموازنة العامة، وبذلك يعطى المؤشر الدرجة D.
- **التحويلات إلى الجماعات المحلية:** يقيس توقيت التحويلات من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية، ومدى توفرها في الأجل المحددة، ويتكون هذا المؤشر من بعدين:
 - نظام تخصيص التحويلات: يكون الأداء جيد لهذا البعد إذا كانت كل التحويلات تتم بأنظمة تخضع للشفافية وتستند إلى القواعد.
 - في الجزائر معظم التحويلات تتم بشفافية، وفق الإجراءات التي تحكم الرقابة الميزانية ورقابة الخزينة العمومية، وهذا باستثناء الإعانات الاجتماعية التي لا تستند إلى القواعد وبالتالي فإن المؤشر يأخذ الدرجة B.
 - دقة توقيت المعلومة المعنية بالتحويلات: يجب أن تتاح المعلومات المتعلقة بالتحويلات للجماعات المحلية خلال ستة أسابيع كأقصى تقدير لاستكمال التخطيط للموازنة قبل الوقت المحدد، وبالنسبة للجزائر فإن هذه المعلومات تكون متأخرة، مما يضطر المسؤولين المحليين إلى التخطيط للموازنة بناء على تقديرات السنة الماضية وعليه يأخذ هذا البعد المؤشر D ضعيف جدا.يمكن الحصول على الأداء الكلي لهذا المؤشر من خلال أخذ متوسط البعد الأول الخاص بنظام تخصيص التحويلات والذي أخذ الدرجة B والبعد الثاني الخاص بدقة توقيت المعلومة المعنية بالتحويلات الذي أخذ الدرجة D، ليكون بذلك أداء المؤشر الخاص ببعد التحويلات إلى الجماعات المحلية يأخذ الدرجة C.
- **معلومات الأداء الخاصة بتقديم الخدمات:** يعد من الممارسات الدولية الجيدة التي تعزز من مسائلة الهيئة التنفيذية، وقياس هذا المؤشر مدى توفر المعلومات عن الأداء فيما يخص الخدمات المقدمة من خلال أربع أبعاد كما يلي:
 - خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات: في الجزائر وفي ظل القانون السابق المتعلق بقوانين المالية، فإنه لا يتم نشر أي خطط أداء خاصة بتقديم الخدمات وبالتالي فإن هذا البعد يأخذ الدرجة D.
 - الأداء المحقق في تقديم الخدمات: يلاحظ عدم وجود بيانات عن الأداء المحقق في تقديم الخدمات في الجزائر لا على المستوى المركزي ولا على المستوى المحلي وعليه كذلك هذا البعد يحصل على الدرجة D.
 - الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات: في الجزائر لم يتم رصد أو نشر أي معلومات متعلقة بالموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات على مستوى مختلف القطاعات وعليه كذلك يأخذ هذا البعد الدرجة D.
 - تقييم الأداء فيما يخص الخدمات: هذا البعد كذلك يأخذ العلامة D نظرا لغياب تقييم الأداء في الجزائر، الذي يجب أن يعد من طرف جهة مستقلة وينشر على مستوى مختلف مواقع الوزارات.
 - وبذلك يحصل أداء هذا المؤشر في الجزائر على الدرجة D.

• وصول المواطنين الى معلومات عن المالية العامة: يعتمد على عناصر محددة تمكن من مشاركة الحكومة المواطنين في فهم كيفية استخدام الموارد العامة، وهو الأمر الذي يساهم في تحسين مستوى الخدمة العمومية، وقد حدد برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية مجموعة من العناصر (خمس عناصر أساسية وأربع عناصر إضافية) الواجب توفرها، فاذا وفرت الحكومة ثمانية عناصر بما في ذلك العناصر الرئيسية الخمسة وفقا للمدة الزمنية المحددة يحصل المؤشر على الدرجة A ، واذا وفرت الحكومة ستة عناصر بما في ذلك أربع عناصر رئيسية وفق المدة الزمنية المحددة يحصل المؤشر على الدرجة B ، بينما يحصل على الدرجة C اذا وفرت الحكومة للمواطنين أربعة عناصر رئيسية فقط، أما الدرجة D ، فتكون للحالات التي يكون الأداء فيها أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C ، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (02): العناصر الأساسية والإضافية الواجب إتاحتها للاطلاع العام في الجزائر

العناصر الأساسية	متوفرة
1. وثائق مقترح الموازنة السنوية يجب أن توفر في غضون أسبوع من تقديمه للسلطة التشريعية؛	لا
2. الموازنة المقررة تنشر في شكل قانون المالية في غضون أسبوعين من تمرير القانون؛	نعم
3. تقرير تنفيذ الموازنة السنوية (قانون ضبط الميزانية) ينشر في مدة ستة أشهر من نهاية السنة؛	لا
4. تنفيذ الموازنة السنوية (قانون ضبط الميزانية) ينشر في مدة ستة أشهر من نهاية السنة؛	لا
5. التقرير المالي السنوي بالإضافة إلى تقرير المراجعة الخارجية يجب أن يتاح للاطلاع في غضون 12 شهر من نهاية السنة المالية؛	لا
العناصر الإضافية	متوفرة
6. بيان ما قبل الموازنة (القياسات العريضة للإيرادات والنفقات المبرجة) يجب أن تتاح قبل أربع أشهر من بداية السنة؛	لا
7. تقارير المراجعة الخارجية الأخرى تتاح خلال ستة أشهر من تقديمها؛	لا
8. توفر ملخص بسيط للموازنة يسهل قراءته من طرف المواطنين "موازنة المواطن"؛	نعم
9. تنبؤات الاقتصاد الكلي التي تتوفر في غضون أسبوع من اعتماد الموازنة.	نعم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية والبيانات المتاحة على موقع وزارة المالية ومجلس المحاسبة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أعلاه الخاص بالعناصر الأساسية والعناصر الإضافية الواجب إتاحتها للاطلاع العام في الجزائر أنه لا يتوفر سوى عنصر أساسي واحد متعلق بالموازنة المقررة التي تنشر في شكل قانون المالية في غضون أسبوعين من تمرير القانون، بالإضافة إلى عنصرين إضافيين متمثلين في توفر موازنة المواطن، وتنبؤات الاقتصاد الكلي التي تتوفر في غضون أسبوع من اعداد الموازنة، وعليه فإن المؤشر يأخذ الدرجة D .

ومن قياسات أداء المؤشرات التي تشكل شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير PEFA، تم تلخيص الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير PEFA

الاداء	المؤشر	الركيزة
C	1-تصنيف الموازنة	شفافية الموازنة العامة وفق PEFA
A	2-توثيق الموازنة	
D	3-عمليات الحكومة خارج التقارير المالية	
C	4-التحويلات الى الجماعات المحلية	
D	5-معلومات الأداء الخاصة بتقديم الخدمات	
D	6-وصول المواطنين الى معلومات عن المالية العامة	
C	درجة مؤشر شفافية الموازنة العامة وفق PEFA	

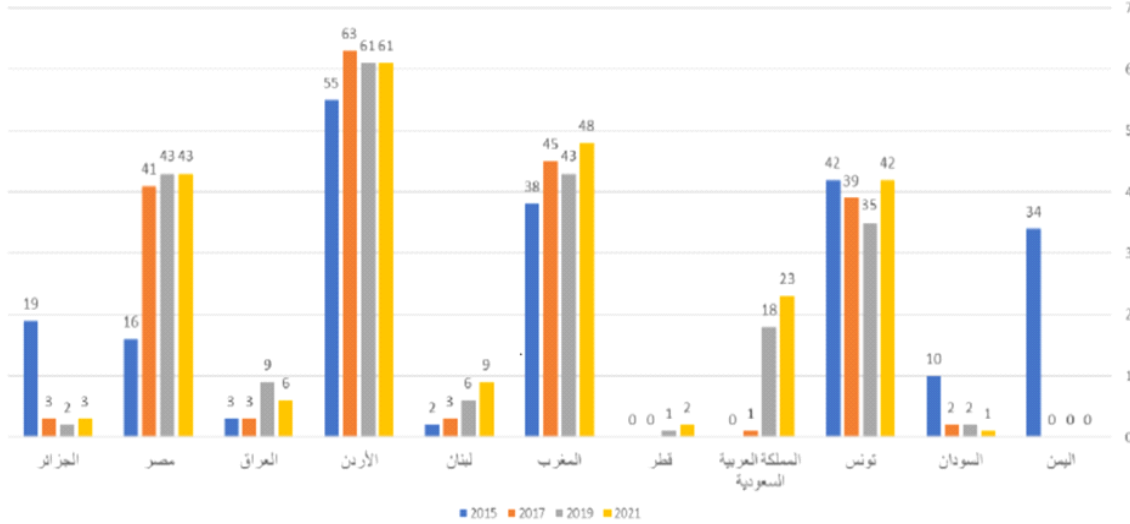
المصدر: من إعداد الباحثين من خلال تلخيص ما سبق.

بأخذ متوسطات المؤشرات السابقة تنال درجة مؤشر شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق PEFA الدرجة C . حيث تمكنت الجزائر من تحسين الاداء في توثيق الموازنة (الوثائق المقدمة في مشروع قانون المالية)، أما باقي المؤشرات فكان الأداء ضعيف جدا مما جعلها تحتل المراتب الأخيرة من حيث شفافية الموازنة العامة، بسبب الضبابية في التسيير ونقص البيانات المالية، وعدم إتاحتها للاطلاع العام.

2.2. تقييم شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير IBP :

أصدرت منظمة شراكة الموازنة الدولية نتائج " مسح الموازنة المفتوحة "للسنة 2023، وبناءا على موضوع بحثنا سنتناول شفافية الموازنة، التي تعد من الأمور التي تهم المواطنين ودافعي الضرائب، بالإضافة الى المشرعين والمراقبين المسؤولين عن مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الموازنات وفقا لأهدافها، كما تعد من الأمور الأساسية لاتخاذ قرارات فعالة بشأن الموازنة العامة (المذكرة رقم 2023/10، أكتوبر 2023) .

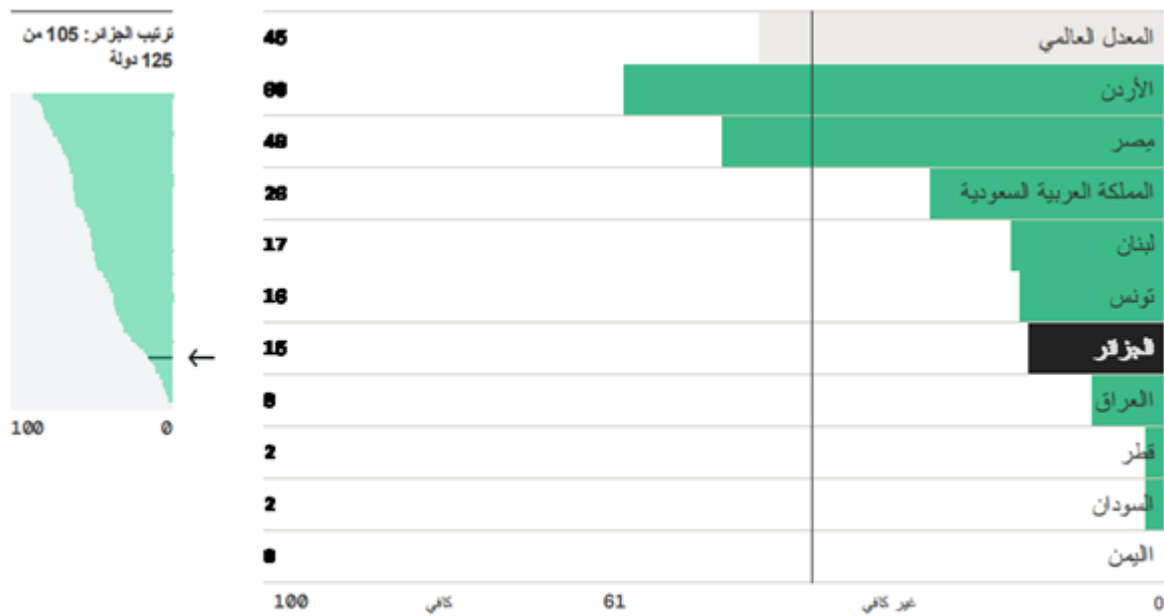
الشكل رقم (03): شفافية الموازنة العامة بحسب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة (2015-2021)



المصدر: المذكرات الإقليمية رقم 2023/10، تعزيز شفافية الموازنة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2023، ص 07.

ولتسهيل تتبع أداء الجزائر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أظهرت نتائج الدراسة حسب الشكل رقم (03) أعلاه، أن هناك تفاوت كبير في مستوى شفافية الموازنة العامة لدى البلدان العربية في المنطقة، فقد سجل المعدل الإقليمي للمؤشر تحسنا طفيفا بمقدار 06 نقاط من أصل 100 نقطة بين سنتي 2019 و 2021، كما أحرزت 06 دول عربية من أصل 11 دولة مدرجة في الدراسة الاستقصائية لـ " مسح الموازنة المفتوحة " تقدما، وهي: تونس، المملكة العربية السعودية، قطر، المغرب، لبنان، الجزائر، ويشير أداء هذه الأخيرة الى احتلالها لمراتب متدنية بالرغم من توفرها داخليا على مجموعة من المعلومات بما يتماشى مع المعايير المعتمدة في دراستنا، خاصة عند مقارنتها بغيرها من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي تصنف ضمن البلدان ذات " الشفافية المنعدمة الى الضئيلة"، برصيد 03 نقاط من أصل 100 نقطة سنة 2021 مقارنة بالمملكة الأردنية الهاشمية التي احتلت المرتبة الأولى عربيا من حيث الشفافية برصيد 61 نقطة من أصل 100 نقطة، مما يدل على " شفافية كافية في نشر المعلومات المتعلقة بالموازنة".

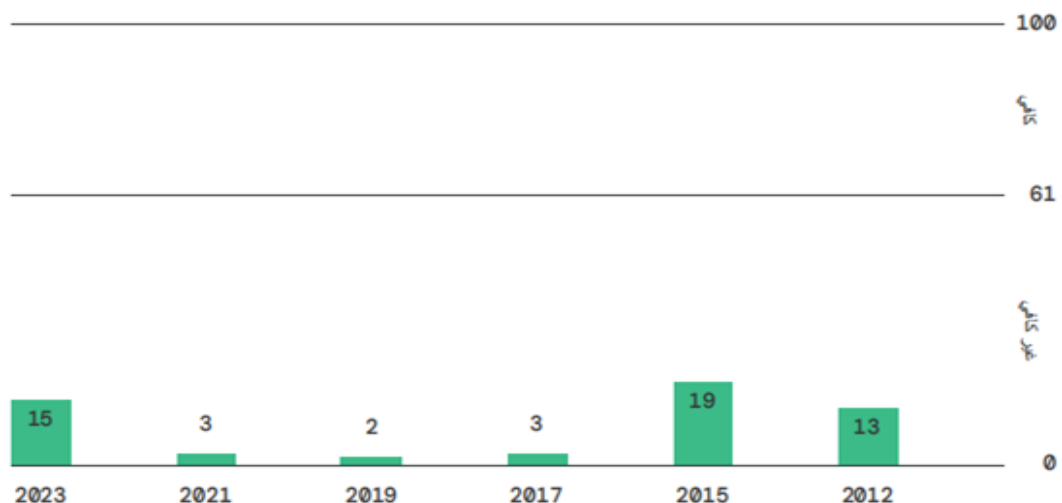
الشكل رقم (04): ترتيب الجزائر من حيث درجة شفافية الموازنة مع دول أخرى لسنة 2024



المصدر: التقرير العالمي لسنة 2024 "مسح الموازنة المفتوحة" عبر الموقع www.internationalbudget.org/open-budget-survey، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الجزائر احتلت المرتبة 105 من أصل 125 دولة مدرجة في الدراسة الاستقصائية لسنة 2024، وهذا مرده الى أن النظام الميزانياتي المطبق سابقا لم يتمكن من انتاج معلومات ذات مصداقية بكل شفافية، ولم يعد يتناسب مع متطلبات تسيير المال العام بفعالية، فباستثناء قانون المالية والموازنة الذي ينشر سنويا قبل بداية السنة المالية، لم توفر الجزائر فرصا لمشاركة المواطنين في إثراء الموازنة.

الشكل رقم (05): درجة شفافية الموازنة في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: التقرير العالمي لسنة 2024 "مسح الموازنة المفتوحة" عبر الموقع www.internationalbudget.org/open-budget-survey، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.

نلاحظ من الشكل رقم (05) أعلاه أن هناك انخفاض (تراجع بـ 16 نقطة) سنة 2015، فبعدما سجلت 19 نقطة تراجعت إلى 3 نقاط سنة 2021، ثم عاد للارتفاع سنة 2023 بـ 12 نقطة، أي أعلى بشكل ملحوظ من الدرجة التي حصل عليها سنة 2021، فقد عملت الجزائر خلال سنة 2023 على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق:

-نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية على الانترنت؛

-زيادة المعلومات المتوفرة في الموازنة المقررة.

وبالرغم من هذه الإجراءات إلا أن درجة الشفافية في مخرجات النظام الميزانياتي في الجزائر تكاد تكون منعدمة، أي فشل هذه الأخيرة في نشر الوثائق الرئيسية، حتى وإن تم نشرها فهي تفتقد في الغالب للتفاصيل التي تعد ضرورية لفهم ومراقبة إنفاق الحكومة، وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): وثائق الموازنة العامة المتاحة في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

الوثيقة	2012	2015	2017	2019	2021	2023
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	○	○	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	○	○	○	○	●	●
التقارير السنوية	●	●	○	●	○	●
لمراجعة نصف السنوية	●	○	●	●	●	○
تقرير نهاية السنة	●	○	●	○	○	●
تقرير التدقيق	●	○	●	●	●	○

المصدر: التقرير العالمي لسنة 2024 "مسح الموازنة المفتوحة" عبر الموقع www.internationalbudget.org/open-budget-survey، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.

من خلال معطيات الجدول رقم (04) أعلاه يتضح أن الوثيقة المنشورة والمتاحة للمواطنين بشكل دائم هي الموازنة العامة الرسمية للدولة في حين يبقى توفير الوثائق المتبقية ونشرها ضعيف جدا، فهي إما تنشر في وقت متأخر أو غير متاحة إلا للاستخدام الداخلي، فقد تم إتاحة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للسنوات 2012، 2015، 2023 فقط، فيما تم إتاحة التقارير السنوية خلال سنة 2015 فقط دون غيرها، وفيما يخص البيان التمهيدي للموازنة فهو منشور في وقت متأخر، ماعدا سنتي 2019 و 2021 لم يتم إنتاجه، أما موازنة المواطنين فالجزائر وضعت موقع رسمي حيز الخدمة في أواخر سنة 2020، 02/10/2024، www.mfgeb.gov.dz/budget-citoyen (s.d.) وتم إتاحتها للجمهور سنة 2021 وفي سنة 2023 تم نشرها في وقت متأخر، محاولة منها تدارك هذه النقائص، وهو ما يعتبر خطوة نحو تدعيم شفافية الموازنة العامة، أما باقي التقارير فهي منشورة في وقت متأخر أو غير معدة أصلا، وهو ما تم تفصيله في الجدول رقم (05) الموالي:

الجدول رقم (05): محتوى وثائق الموازنة التي أتاحتها الجزائر للجمهور

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييدها	درجة محتوى المستند
البيان التهديدي للموازنة	كتف العمليات الواسعة للهيئات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتتميز بتوقعات الإنفاق للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والقيود.	2023	تم نشرها للاستخدام الداخلي
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	القدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصصات التي يتم عملها لكل الوزارات والهيئات المقترحة في السياسة وكذلك المصروفات الأخرى الضرورية لتفهم الموقف المالي للدولة.	2023	23
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2023	61
موازنة الممولين	إصدار مسند وأقل فئة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في الموازنة المقررة لتتبع الحكومة مصمم خصيصاً لتتبع المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2022	تم نشرها في وقت متأخر
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تسجيلها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والقيود السنوية المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2022	تم نشرها للاستخدام الداخلي
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات لتتبع الموازنة.	2022	لم يتم إنتاجها
تقرير نهاية السنة	يحرر من موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويختص على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2021	تم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير التدقيق	مسار عن جهاز الرقابة العليا، تشمل هذه الوثيقة على فحص سلامة وتشمل حسابات نهاية العام للحكومة.	2020	لم يتم إنتاجها

المصدر: التقرير العالمي لسنة 2024 "مسح الموازنة المفتوحة" عبر الموقع www.Internationalbudget.org/open-budget-survey، تاريخ الاطلاع 2024/12/15.

إذن احتلت الجزائر المراتب الأخيرة من حيث شفافية الموازنة العامة، بمستوى المعلومات التي وفرتها النظام الميزانياتي السابق ضعيف جدا لاقتصره على الموازنة العامة للدولة، ضف الى الضبابية في التسيير ونقص البيانات المالية وعدم اتاحتها للاطلاع العام، حتى وان توفرت هذه البيانات تكون ناقصة ومتأخرة، بالإضافة لعدم إشراك المواطنين في إعداد الخطط والبرامج عن كيفية إدارة الموارد المالية للدولة مما يجعل من الصعب متابعة عملية تنفيذ موازنة الدولة، وهذا راجع الى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لتعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر، ما يفسر بقضايا الفساد المالي التي لا تزال عالقة أمام العدالة.

كم تبين لنا أن مؤشر "وصول المواطنين الى معلومات عن المالية العامة" ضمن محور شفافية الموازنة العامة وفق معايير PEFA، أكثر قابلية للمقارنة مع "مؤشر الشفافية" في الدراسة الاستقصائية للموازنة المفتوحة، لأنه يتناول على وجه التحديد وصول المواطنين الى معلومات معينة ضمن أطر زمنية محددة، غير أنه يتبع عملية قياس مختلفة تركز على الشكل أكثر مما تركز على الوظيفة، مقارنة بمؤشر الموازنة المفتوحة الذي يُقيم مدى شمولية المعلومات الواردة في الوثائق.

3. رهان تجسيد شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية LOLF :

تبنّت الجزائر سنة 2005 إصلاح نظامها الميزانياتي، وإدخال ممارسات إدارية حديثة توصي بها المنظمات العالمية، من خلال عصنة كيفية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بالتوازي مع اصلاح لمنظومتها المحاسبية العمومية، من خلال ابرام عقدين الأول مع الشركة الكندية للخدمات والاستشارات CRC-Sogema من أجل وضع نظام مبادئ متماسك يوجه اعداد ميزانية الدولة، والثاني مع مجمع النفع العام الفرنسي GIP-Adetef الذي أوكلت له مهمة إعادة هيكلة دورة النفقة، وقد ارتكز هذا الإصلاح على تركيبتين أساسيتين: -أولاً/ محور اصلاح الموازنة لتسهيل التحكم في النفقات العمومية، زيادة شفافية الموازنة العامة، تعزيز الرقابة والمساءلة، ...؛

-ثانيا/ محور الاعلام الالي ونظام المعلومات بتعزيز الرقمنة في اعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة (بلحمري سمية، 2020/2019).

وقد رسمت أول خطوات الإصلاح بإصدار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية

(Loi Organique Relative aux Lois de Finances (LOLF)، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023، ويعتبر فلسفة مبتكرة من طرف المدرسة الانجلوسكسونية، مهم للغاية من خلال نظريته الحديثة والاستشرافية لتحويل الطريقة التسييرية التقليدية للأموال العمومية القائمة على منطق الوسائل الى الطريقة التسييرية الحديثة القائمة على الشفافية في الأداء (قرموش محمد الأمين، 2024/11/20).

1.3. تعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق LOLF:

استهدف المشرع من خلال القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية عدة غايات، منها: تكريس مبدأ المساءلة وتحمل المسؤولية، الانتقال الى مقارنة النتائج والأداء القائمة على تحقيق الأهداف، تحسين طرق التنبؤ والتقدير، إقحام المسيرين في صناعة القرارات، محاربة الاسراف والتبذير في المال العام، التخصيص الأمثل للموارد المالية، التماشي مع التطورات العالمية في هذا المجال، تعزيز شفافية المعلومات الميزانية (عبد الفتاح جزولي، 2024). في هذا الإطار نص الإصلاح الميزانياتي بالإضافة للمبادئ الميزانية الكلاسيكية على مبادئ جديدة تتمثل أساسا في: مبدأ الأداء، مبدأ المصادقية الميزانية، مبدأ الشفافية، يتجسد هذا الأخير من خلال تطور طريقة تقديم مشاريع قوانين المالية والتي أصبحت ترفق بالعديد من الوثائق وتضم جداول جديدة من شأنها إعطاء معلومات دقيقة وواضحة بخصوص الاعتمادات المالية والاهداف المسجلة في هذا الإطار للبرلمانيين بصفة خاصة وللمواطنين بصفة عامة. لهذا تولي المؤسسات المالية الدولية اهتماما بهذا الجانب من خلال التركيز المستمر على تعيين المدونات والوثائق المرتبطة بها.

2.3. أهم مستجدات القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في مجال شفافية الموازنة العامة:

شفافية الموازنة تتمثل في إطلاع المواطنين والمجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، إضافة الى توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة والآنية الخاصة بالنشاطات والسياسات المالية المتخذة من طرف الحكومة مع ضمان الوصول إليها بشكل مبسط، حيث تضمن القانون العضوي رقم 18-15 إثراء للوثائق والتقارير الواجب تقديمها من قبل الحكومة للبرلمان، من خلال الاحكام الواردة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): الاحكام الواردة في القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في مجال شفافية الموازنة العامة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

بالإضافة لتحسين طرق عرض وتقديم مشاريع قوانين المالية، تطرق القانون العضوي المذكور أعلاه لعدة نقاط في هذا المجال، أهمها: (المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية، جويلية 2021)

- لرسم البرامج والسياسات المناسبة وهو ما يخدم أغراض التخطيط تم اعتماد موازنة البرامج والأداء؛
- وضع إطار الانفاق متوسط المدى CDMT ، وهو تقنية مستخدمة في البرمجة والتخطيط للنفقات العمومية للدولة في المدى المتوسط؛
- لتنفيذ موازنة البرنامج تم اعتماد أربعة تصنيفات جديدة للموازنة يدعم بعضها بعضاً؛
- الانتقال وفقاً للإصلاح الميزانياتي من منطق قائم على الوسائل الى منطق قائم على النتائج؛

- اعتماد نظام معلومات مدمج لتسيير الموازنة SIGB ، يربط بين مختلف الإدارات المكلفة بالموازنة العامة مما يسهل المتابعة والتدخل في الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات وتقييم أداء المسيرين العموميين.

خاتمة:

تقوم مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة، بالشراكة مع معاهد بحثية بإعداد معايير لتقييم مؤشر شفافية موازنة الدول على حسب الأداء، وذلك لتفادي الفساد واهدار المال العام وتمكين الرأي العام من متابعة الحكومة والحكم على أداؤها، لهذا ازداد النقاش في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع، ويتفق معظم المناقشين على أنه ولتحقيق شفافية حقيقية لا يكفي أن تقوم الحكومات بنشر بيانات الموازنة على مواقعها الالكترونية، وإنما ينبغي أن تكون البيانات المصريح عنها مفيدة وتعكس للمواطنين صورة كاملة عن نشاط الحكومة المالية. وقد خلصت دراستنا الى أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث شفافية الموازنة العامة، لأن الوثائق والتقارير التي توفرها الدولة لا تسمح بتوفير المعلومات الضرورية، ما يحذر من إمكانية فهم ومناقشة مضمون هذه الأخيرة، ويرجع سبب عدم اشراك المواطنين في اعداد الخطط والبرامج المالية الى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف الحكومة لتعزيز شفافية الموازنة العامة في الجزائر، وهذا ما كشفت عنه النتائج الاجمالية للمعايير المعتمدة في دراستنا. هذا ونأمل أن يساهم الإصلاح الميزانياتي وفقا للقانون العضوي المذكور في الرفع من كفاءة وفعالية الأداء في القطاع العام بما يعزز من شفافية الموازنة العامة في الجزائر.

ومن المقترحات التي تعزز شفافية الموازنة العامة في الجزائر الاهتمام بالعديد من الجوانب، أهمها:

- * بناء قدرات تكنولوجيا بهدف تطوير أنظمة معلومات الإدارة المالية؛
- * نشر تقارير الموازنة على الانترنت؛
- * إنتاج ونشر تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة؛
- * مجتمع مدني يمتاز بالوعي ولم يمتثل بالسياسة الاقتصادية للدولة؛
- * خلق آليات لإشراك الافراد من العامة وموظفي السلطة التنفيذية لتبادل الآراء والتشاور حول أمور الموازنة العامة للدولة خلال الاعداد والمراقبة والتنفيذ؛
- * عقد جلسات استماع خاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية عن تنفيذ الموازنة السنوية، على أن تكون هذه الجلسات علنية للعامة تمكن من الاطلاع على مجريات هذه الجلسات؛
- * يعتبر العنصر البشري أهم حلقة نجاح أو فشل أي إصلاح في أي نظام، لذا ينبغي تكوينه على يد كفاءات في الميدان؛
- * استكمال عملية تحديث الإدارة العمومية؛
- * وضع آليات رسمية تمكن الشعب من مساعدة جهاز الرقابة على اعداد تقارير الرقابة والمشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة؛
- * تحسين الرقابة من قبل السلطة التشريعية، كما ينبغي تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعطي لمجلس المحاسبة ممارسة دوره الرقابي بشكل مستقل؛
- * اشراك المواطنين في شتى مراحل اعداد الموازنة، فاذا زادت اتاحة المعلومات تضاءلت بشكل كبير مساءلة الحكومة؛
- * الإرساء الجيد لمشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر من خلال تطبيق أنظمة معلوماتية مدججة متعلقة بالشق الميزانياتي والمحاسبي.

المراجع:

أ/القوانين:

- القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، جريدة رسمية، العدد 28.
- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02/09/2018، المتعلق بقوانين المالية، جريدة رسمية، العدد 53.

ب/ الكتب:

- عبد الفتاح جزولي. (2024). تأثير القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية LOLF على المحاسبة العمومية. الجزائر: دار المتنبي .

ج/المواقع الالكترونية:

- https://www.pefa.org. البنك العالمي لسنة 2022 حول تسيير المالية العامة.
- www.mfgeb.gov.dz/ budget- citoyen le 02/10/2024.
- http://data.worldbank.org , le 15/12/2024.
- http://www.imf.org/external/np/fad/trans.

د/ المقالات:

- أ. حكيم بوجطو. أسباب عصرة نظام الموازنة العامة في الجزائر. ص ص 183،182.
- إيمان عبدوس. (28 03, 2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24(العدد 01)، ص 358.
- هاجيرة ديلمي، حميد قرومي. (2021). تقييم إدارة المالية العامة. Revue de Réformes Economique et Intégration en Economie Mondiale، المجلد 15(العدد 02)، ص ص 122-123.
- نجاة إلفي، حاج قويدر قورين، 2024/06/30، أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 10، العدد 02، ص 205.
- لحول كمال، ديلمي هجيرة، منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023 دراسة تحليلية لوزارة الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد الأول، 2022، ص 331، و 332.
- Michel bouvier, La transparence des finances publiques: une exigence éthique, Politique et scientifique dans : La transparence des finances publiques : vers un nouveau Modèle, actes du la 6ème édition du colloque international des Finances publique du Rabat, sous la direction de Michel bouvier, LGDJ, 2013, pp9-12

هـ/ أطروحات الدكتوراه:

- بلحمري سمية. (2020/2019). مشروع إصلاح محاسبة الدولة بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام- دراسة استشرافية-. أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 115.
- مُحَمَّد فرجي. (2020/2019). المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية. أطروحة دكتوراه. جامعة جيلالي يابس بسيدي بلعباس، الجزائر، ص ص 263-266.

و/ الملتقيات والندوات:

- قروموش مُحَمَّد الأمين، (2024/11/20)، دوافع الانتقال من القانون 84-17 الى القانون العضوي 18-15 المتعلقين بقوانين المالية، الملتقى الوطني حول اصلاحات تسيير المالية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي الجديد - الواقع والافاق-جامعة حسبية بن بوعللي بالشلف، الجزائر.

- المديرية العامة للميزانية، ندوة حول الاصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، وزارة المالية، الجزائر، جويلية 2021، ص 33.

ي/ المذكرات:

- المذكرة رقم 2023/10. (أكتوبر 2023). تعزيز شفافية الموازنة في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا.